مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص68-86

أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائري دراسة تحليلية للفترة الممتدة من: 2000 إلى 2014.

The impact of the exchange rate on the balance of payments in Algeria, an analytical study for the period Extended from: 2000 to 2014.

* د. عسول محمد الأمين
Assoulle mohamed lamine
جامعة أم البواقي_ الجزائر
Assoulleamine04@gmail.com

د. زحاف حبيبة
zahaf habiba
جامعة أم البواقي_ الجزائر
transporteur007@live.fr

تاريخ الاستلام: 2021/04/14 تاريخ القبول: 2022/03/22 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على آلية سعر الصرف، وكيف تؤثر في ميزان المدفوعات الخاص بالدولة الجزائرية في الفترة الممتدة من:2000م الى2014م .كما تهدف إلى إيضاح أهمية تبني الدولة لسياسة ملائمة لسعر الصرف، في إطار سياستها الخارجية، لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، التي يمكن أن يتعرض لها. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن سعر الصرف لا يؤثر على حجم التجارة الخارجية للدولة، ومنه إلى ميزان المدفوعات خاص بها، و توصلت أيضا إلى أن سعر الصرف وميزان المدفوعات متغيرات لا تربطها علاقة في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: سياسات سعر الصرف، نظم سعر الصرف، اختلال ميزان المدفوعات.

تصنيف JEL: E36 E370- B22

Abstract:

This study aims to shed light on the exchange rate mechanism, and how it affects the balance of payments of the Algerian state during the period from: 2000 AD to 2014. It also aims to clarify the importance of the state adopting an appropriate exchange rate policy, within the framework of its foreign policy, to protect the national economy from external shocks , to which it may be exposed. Where this study concluded that the exchange rate does not affect the volume of the country's foreign trade, and from it to its balance of payments, and also concluded that the exchange rate and balance of payments are unrelated variables in the Algerian economy.

Keywords: Exchange rate policies , The impact of exchange rate fluctuations. balance of payments

JEL classification codes : B22-E370- E36

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، وهذه الأهمية نابعة من صعوبة الحصول على التمويل، على الصعيدين الداخلي و الخارجي. وكذا والى المشاكل المترتبة عن هذا التمويل .

منذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت، وانتقال العديد من الدول نحو نظام سعر الصرف المرن، ورغبة العديد من الدول النامية، منها الجزائر، في تشجيع صادراتها، لجأت إلى سياسة تخفيض العملة المحلية، كأداة لتصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتها، على اعتبار أنها السياسة الأكثر فعالية، في معالجة الاختلات الخارجية، وتكمن إشكالية دراسة هذا الموضوع، في معرفة أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، بمعنى أدق: " ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة المتددة من: 2000الى 2014م؟

على ضوء الإشكالية السابقة، يمكن صياغة جملة من الفرضيات، نبينها في ما يلي:

_ توجد علاقة سببية بين المتغيرات: سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، فرصيد ميزان المدفوعات حساس للتغير في أسعار الصرف للدولة الجزائرية.

_ يعد سعر الصرف سياسة نقدية يقوم بها البنك المركزي الجزائري، لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، فتخفيض العملة من شأنه تحسين رصيد ميزان المدفوعات .

_ هناك جملة من العوامل التي تتحكم في نتائج سياسة تخفيض سعر الصرف منها الهيكل الاقتصادي للدولة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مفهوم واضح وجلي لكل من: سعر الصرف، وميزان المدفوعات، وكذا إبراز العلاقة بينهما. كما تهدف إلى إيضاح أهمية تبني الدولة لسياسة ملائمة لسعر الصرف، في إطار سياستها الخارجية، حيث تأثر سياسة سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على وضعية الميزان التجاري للدولة، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف، من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة، لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، التي يمكن أن يتعرض لها.

نظرا لطبيعة الموضوع، وتعدد أدوات الدراسة والتحليل فيه، تم اعتماد منهجين، هما:

_ المنهج الوصفي التحليلي: وهذا لوصف مختلف الظواهر المدروسة، وربط الأسباب بالنتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة.

_ المنهج الاستقرائي: وهذا عند سرد وقائع عملية، من خلال استقراء الدراسات السابقة، بهدف تدعيم الدراسة والتحليل.

هناك العديد من الدراسات التي تعرضت للموضوع بشكل أو بأخر، وسنتطرق هنا إلى بعض من هذه الدراسات:

_ كمال العقريب: " أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات _ دراسة حالة الجزائر." رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير قي العلوم الاقتصادية، فرع: نقود مالية وبنوك، جامعة: البليدة. 2006/2005، أنجزت الدراسة في أربع فصول: الفصل الأول تضمن سعر الصرف محدداته ومخاطره. أما الفصل الثاني تناول فيه الباحث ماهية ميزان المدفوعات وكذا الاختلال في ميزان المدفوعات وكيفية معالجته، وتطرق في الفصل الثالث إلى سعر الصرف كآلية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات أما الفصل الرابع فقد خصصه لدراسة حالة الجزائر. وبذلك فقد تميزت دراستنا عن هذه الدراسة في اختلاف فترة الدراسة فدراستنا كانت من 2000 إلى 2014م، وكلا الدراستين كانت تخص دولة معينة ألا وهي الجزائر.

2 .مدخل إلى سعر الصرف,

عملية تبادل العملات، تسهل قيام وتطور المعاملات الاقتصادية، وتتم وفق معدل للتبادل، يتحدد إما وفق العرض والطلب، وإما بتدخل السلطات النقدية، ويتحكم في تحديده متغيرات اقتصادية، قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة، وهذا أخذا بعين الاعتبار السياسة الاقتصادية للدولة، التي تحدد طبيعة نظام الصرف.

1.2.ماهية سعر الصرف:

إن العلاقة بين الدولة والعالم الخارجي، تطرح لنا مشكلة ذات طبيعة نقدية، أي كل وسيط يرغب في شراء منتجات من دولة أخرى يجب أن يقتني عملة هذه الدولة. فيظهر ما يسمى سعر الصرف، الذي تتم من خلاله عملية تبادل عملة بعملة أخرى.

أ.تعريف سعر الصرف: يعد سعر الصرف أداة التسوية الخاصة بالمعاملات الدولية، ولقد تم تعريفه بعدة تعار يف، نذكر منها:

– سعر الصرف وهو: " سعر تبادل العملات بين بعضها البعض."(عبد السلام عوض الله، 1987م، ص: 112)

-كما يعرف بأنه: " عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس." (موسى سعيد مطر وآخرون، 2003م، ص: 43)

-لتغير عملة لابد من وجود نسبة لمبادلة العملة بعملة، ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف. (عادل أحمد حشيش، 2000م، ص:113.)

-سعر الصرف هو: "نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية." (محمد كمال الحمزاوي ، 2004م، ص: 17).

-سعر صرف عملة أجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية، اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية، أو هو : سعر مبادلة عملة ما بأخرى، وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة، في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها." (محمد العربي ساكرم، 2003م، ص:97.)

مما سبق، نخلص إلى أن، سعر الصرف هو: النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني. أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني، للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.

ب.أشكال أسعار الصرف:

هناك ثلاث أنواع لسعر الصرف، فهناك:

***سعر الصرف الاسمي**: يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية. والمقصود بهذا التعريف هو: سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين .(عيسى محمد الغزالي، 2003م.)

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى: سعر الصرف رسمي؛ أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو: السعر المعمول به في الأسواق الموازية.(عبد المجيد قدي 2003م، ص: 103

***سعر الصرف الحقيقي**: وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لمبادلة وحدة واحدة من السلع المحلية، ويهتم سعر الصرف الحقيقي بتأثير التضخم على سعر الصرف الاسمي لبلد ما، وذلك خلال الصيغة التالية: سعر الصرف الحقيقي=سعر الصرف الاسمي X (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية). (عيسى محمد الغزالي، 2003م.)

***سعر الصرف الفعلي**: هو النسبة المرجحة لأسعار صرف عملة بلد ما نسبة إلى عملات شركائه التجاريين، وهو ما يعرف في بعض الدول على أنه: سعر الصرف المطبق فعلا، أخذا بعين الاعتبار كل التداعيات والرسوم. وقد ساد هذا النوع منذ بداية السبعينات، عندما عرفت أسعار الصرف تقلبات حادة.(يوسفي عبد الباقي، 2001م، ص: 04.)

وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية. (عبد المجيد قدري، 2003م، ص: 05.)

2.2.أنظمة أسعار الصرف.

قد تقوم الدول بتحديد سعر الصرف عن طريق السلطات النقدية، أو أن تترك عملية تحديده في سوق الصرف عن طريق العرض والطلب على العملات.

أ.أقسام نظم الصرف: عموما يمكن التمييز بين نظامين للصرف، هما: الثابت والمرن.

أ.1.نظام الصرف الثابت: يعرف نظام الصرف الثابت بأنه: النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف، ويتم ذلك من أجل مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية واحدة، وهذا عندما تكون معظم معاملاتها تتم مع دولة واحدة أو أن تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية، وهذا عندما تكون معاملاتها تتم مع عدة دول. (يوسفي عبد الباقي، 2001م، ص: 13).

أ.2. نظام الصرف المرن: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام من خلال التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي، ووفق بعض المؤشرات الاقتصادية، وقد تتبع الدولة نظام التعويم المدار؛ حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب في ميزان المدفوعات. أو تستخدم نظام التعويم الحر الذي يسمح لقيمة العملات أن تتغير صعودا ونزولا حسب السوق. وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتحرر من قيود سعر الصرف، ويتميز بمرونته، وقابليته للتعديل.(محمد عبد المجيد حسين وكوثر مبارك، 2020م.)

ب. معايير اختيار نظام سعر الصرف: ومهما كان النظام المتبع، فانه لا يمكن أن يكون قالب جامد، سواء كان ثابت أو مرن. فالدول تتحكم بسعر الصرف، وفقا للمعطيات الاقتصادية لديها، فتارة تحرره، وتارة تثبته. وهناك عدد من المعايير التي تحكم اختيار نظام الصرف، وهي كلها معايير تشكل الظروف الاقتصادية للدولة، ومنها:

-الحجم النسبي وتكامل التجارة: ربما تجد الدول الصغيرة، أنه من المناسب أن ترتبط نقديا مع دولة كبيرة نسبيا، وخاصة إذا كانت العلاقة التجارية كبيرة مع هذه الدولة، والتعامل الاقتصادي مع تلك الدول في زيادة مستمرة.

-مرونة هياكل الاقتصاد، ومدي قدرة الهيكل الاقتصادي على استيعاب تقلبات السوق والمتغيرات العالمية.

- القدرة على امتصاص الصدمات، سواء كانت منها الاسمية أو الحقيقية.

-تنوع هيكل الإنتاج/ الصادرات، ومدي القدرة على التنافسية الدولية.

-التركز الجغرافي للتجارة، والاعتماد على التكامل الاقتصادي مع دول الجوار.

- درجة التطور الاقتصادي/ المالي.

-استقرار ومصداقية عملة الركيزة.(محمد عبد المجيد حسين وكوثر مبارك، 2020م.)

3.2.العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

هناك العديد من العوامل المهمة، التي يمكن أن تؤثر في سعر صرف العملة، لدولة ما.وهي:

أ.معدل التضخم: عادة ما نجد أن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة معينة، مقارنة بأسعار السلع في الدول الأخرى، يتطلب إجراءات مالية أو نقدية لهذه الدولة، وفي غياب ذلك فان هذا يتطلب تخفيض عملة تلك الدولة، ويحدث العكس لو أنها تتمتع بمستوى أسعار أقل من الدول الأخرى، فذلك يحتاج إلى إعادة تقييم لعملتها، وإذا ما وجهت أية دولة ظروف الكساد والكساد التضخمي، فمن المغري لها أن تجعل أسعارها متدنية ومنافسة، من خلال تخفيض عملتها، مقابل عملات الدول الأخرى. وبهذا الإجراء فإنها تحفز الدول الأخرى على زيادة وارداتها؛ أي أن الدولة التي تخفض عملتها تزيد صادراتها.(شقيري نوري موسى وآخرون، 2012، ص: 151.

ب.التعريفات الجمركية والحصص:إ ن الحواجز على التجارة الحرة، مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص(القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف.(بويبية نبيل، 2019م.)

ج. التغير في معدلات الفائدة: ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي، مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فانه بعد مرور فترة معينة، سترتفع قيمة العملة المحلية. والعكس صحيح.(حمدي عبد العظيم، 1998م، ص: 52.)

د.تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: إن الزيادة في الطلب على صادرات دولة ما، يتسبب في ارتفاع عملتها في الفترة الطويلة، وعلى العكس فان: زيادة الطلب على الواردات، يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية.

هـ. الإنتاجية: إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى، فان منظمات الأعمال في هذه الدول، يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية، وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع، لأن السلع المحلية سيستمر بيعها أكثر من القيمة المرتفعة للعملة، ومع ذلك فإذا تقهقرت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول الأخرى، فان السلع التي تنتجها تصبح نسبيا غالية الثمن، وتميل قيمة عملة الدولة إلى الانخفاض، ففي الفترة الطويلة، كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى، ترتفع قيمة عملتها.(بويبية نبيل، 2019م)

و.التدخلات الحكومية: تحصل هذه التدخلات، عندما يحاول البنك المركزي لبلد ما تعديل سعر صرف العملة، عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت.(بويبية نبيل، 2019م)

3. سياسات سعر الصرف وميزان المدفوعات.

سياسات سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة، التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم، بهدف إدارة الاقتصاد الوطني، ودعم نموه والحد من الاختلال في توازناتها الخارجية.

1.3.ماهية سياسات سعر الصرف: سياسات سعر الصرف في الوقت الحالي، تحتل مكانة كبيرة لدى الدول النامية والمتطورة على حد سواء، خاصة بعد تحرير أسعار الصرف،

أ. تعريف سياسة سعر الصرف: تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، التي تدخل ضمن سياسات السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي وحتى البنوك التجارية لتحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة والمتمايزة، لكونها تعتبر سياسة تجارية بالدرجة الأولى، فهي تحظى باهتمام بالغ من قبل المستثمرين والمؤسسات وكل المهتمين بقطاع التصدير والاستيراد على المستوى الجزئي. وهي من السياسات التي تلجأ إليها السلطات النقدية، بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الاختلال الداخلي والخارجي.(محمود حميدات، 2005م، ص: 105.)

ب. أهداف سياسة سعر الصرف: تهدف سياسة سعر الصرف إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكرها في ما يلي:

***مقاومة التضخم** :يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد، وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، وعلى المدى القصير، يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد له أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد.

_**تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير ، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية ، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.

_**توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما، في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية العاملة المختلفة.

_ **تنمية الصناعات المحلية:** يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف، من أجل تشجيع الصناعة الوطنية.، مما يشجع الصادرات، كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلية من المنافسة الخارجية، ويشجع الصادرات (حاجي يوسف، ص: 15.)

ج.أدوات سياسة سعر الصرف: لتحقيق الأهداف السابقة، تستخدم جملة من الأدوات تتمثل في ما يلي:

_**تعديل سعر صرف العملة:** عندما ترغب السلطة في تعديل توازن ميزان مدفوعاتها، فإنها تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها، في حالة سعر الصرف الثابت، أما في حالة سعر الصرف العائم، فإنها تعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة. وتستخدم سياسة تخفيض العملة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات.

_ **استخدام احتياطات الصرف:** في ظل أسعار صرف ثابتة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

_ **استخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة، يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة، لتعويض خطر انهيار هذه العملة.

_**مراقبة الصرف:** تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات بالعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال.

_**إقامة سعر صرف متعدد:** يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد، إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق، وتوجيهها لسياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.(محمد عبد المجيد حسين وكوثر مبارك، 2019م)

2.3.ماهية ميزان المدفوعات.

أ.التعريف: هناك عدة تعاريف أعطيت لميزان المدفوعات، منها:

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما على أنه: سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية، التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة، وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ميزان المدفوعات وميزان الدائنية والمديونية للدول، والذي يسجل الحقوق والديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة.(زينب حسين عوض الله، 2005م، ص: 44)

كما يعرف على أنه: " بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية، وكل المعاملات الرأسمالية، وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة". (عبد الرحمان يسرى أحمد وآخرون، 2005م، ص: 323.)

ومما سبق، نخلص إلى التعريف التالي: ميزان المدفوعات هو: سجل محاسبي لكل المعاملات التجارية والمالية، وكذا الهبات والمساعدات بين المقيمين في بلد ما، وغير المقيمين خلال سنة.

ب. أهمية ميزان المدفوعات: تكمن أهمية ميزان المدفوعات، في ما يلي:

_يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملة المحلية.

_يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة، حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات، ونوع السلعة المتبادلة.

_أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية.

-يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات، عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير، أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.(محمد العربي ساكر، ص: 92.)

ـيمثل ميزان المدفوعات أداة تحليل لنقاط قوة وضعف تنافسية البلد، ويشكل أيضا أداة تحليل هامة لتحديد سياسة سعر الصرف، السياسة المالية، والسياسة النقدية. (رائد عبد الخالق عبد الله العنبيدي وآخرون، 2013م، ص: 32)

ج.مكونات ميزان المدفوعات:1 لميزان المدفوعات مجموعة من المكونات، والتي تظهر على شكل حسابات مالية، وهي:

*العمليّات الجارية: هو حساب من الحسابات المكوّنة لميزان المدفوعات، ويحتوي على كافة الحسابات المدينة، والدائنة. والتي يتم إعدادها خلال مدة زمنية معينة، وتهتم بدراسة الدخل، وكميات الإنتاج، ويتكون حساب العمليات الجارية، من حسابين ثانويين، وهما: الميزان التجاري: هو الحساب الذي يشمل كافة العمليات التجارية، والتي تتوزع على حسابين ثانويين:

-الميزان السلعي: يحتوي على السلع الصادرة، والواردة.

-الميزان الخدمي: يحتوي على الخدمات التي تتم بين الدول، مثل: خدمات النقل، وتأشيرات العمل، وغيرها.

-التحويلات الأحادية: هو الحساب الذي يشمل العمليات المدينة، والدائنة، ولكن لطرف واحد، أي يستخدم للدولة فقط، ومن ثم يتم إنشاء حسابات أحادية أخرى خاصة بباقي الدول التي يتم التعامل معها.

*رأس المال: هو الحساب الذي يهتم بتسجيل الحركات التي تتم على رأس المال، بين دولة ما والدول الأخرى التي تتعامل معها، مما يؤدي إلى ظهور المراكز المدينة، والدائنة الخاصة بالتعاملات المالية، ويتكون حساب رأس المال، من ثلاثة حسابات ثانوية، وهي: ـرأس المال قصير الأجل: هو الحساب المالي الذي يجمع كافة الحركات الماليّة حول الأصول، والالتزامات الخاصة بالمواطنين، وغير المواطنين، وتقيّد فيه الحسابات التي لا تزيد مدتها الزمنية عن سنة مالية.

-**رأس المال طويل الأجل:** هو الحساب المالي الذي يجمع كافة الحركات الماليّة حول الأصول، والالتزامات الخاصة بالمواطنين، وغير المواطنين، وتقيّد فيه الحسابات التي تزيد مدتها الزمنية عن سنة مالية، مثل: الاستثمارات في المحافظ المالية، والقروض التجاريّة التي تعتمد على الاستيراد، والتصدير.

-الودائع: يحتوي هذا الحساب على الحركات الماليّة الخاصة بالودائع بالعملات الأجنبيّة، والمحليّة، وتسجيل سعر صرف النقد مقارنة مع أسعار الذهب.

د. العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات: في ظل تداخل العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية مع بعضها البعض، فان ميزان المدفوعات كغيره من المؤشرات

الاقتصادية الكلية للاقتصادي القومي، يؤثر ويتأثر وضعه، تبعا للتغيرات التي تحدث على مستوى باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولعل أهمها ما يلي:

_معدل التضخم

_ معدل نمو الناتج المحلي :تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

_سعر الصرف:كذلك الحال بالنسبة لسعر الصرف، بحيث يؤدي تقلب سعر صرف العملة إلى إحداث تقلبات مائلة في رصيد ميزان المدفوعات .فتخفيض أو انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية، يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية في مواجهة السلع والخدمات الأجنبية، مما يزيد من الصادرات ويقلل من الواردات. والعكس يحدث حال رفع أو ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، بحيث تنخفض القدرة التنافسية لسلع التصدير المحلية، وتصبح مكلفة في نظر المقيمين، ومن ثم تنخفض الصادرات وتزداد الواردات(حاجي يوسف،1990م،ص:251)

3.3.الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات:إن ميزان المدفوعات قد يحدث وأن يحقق فائضا أو عجزا، وفي هذه الحالة يقال أنه: في حالة اختلال أو غير متزن، فما معنى ذلك؟ وما هي أسبابه؟ وما هي نتائجه؟

أ.مفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات: يعرف أنه: الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية لدائنية في المدفوعات المختلفة. يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متزنا، نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية، وبالتالي فان الاختلال المقصود به في هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي.(يوسفي عبد الباقي، 2001م، ص: 33.)

***التوازن الاقتصادي:** وهو الحالة التي تتساوى فيها إيرادات التي تتحصل عليها الدولة من صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية، طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة، عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.(محمد العربي ساكر، 2003م، ص: 94_95.)

ويعتبر التوازن الاقتصادي حالة نظرية لا تتحقق، إلا أنها هدف مطلوب، إذ تبدو أهميته في معرفة الانحراف الذي يعتبر مقياسا دقيقا للحالة الاقتصادية للبلد، ومعرفة اتجاه هذا الانحراف مع مرور السنين وأسبابه وكيفية معالجته.

كما تجب التفرقة بين التوازن الاقتصادي الحقيقي والظاهري، فالأول يتحقق في ظلال الشروط التالية:

_ الحفاظ على مستوى تشغيل، وإنتاج ونمو مقبول.

_ عدم اللجوء إلى تخفيض أسعار الصادرات إلى أقل من تكلفة إنتاجها.

إن التوازن الظاهري أو المصطنع، فيتحقق في ظل وضع إجراءات استثنائية، كتقييد التجارة الخارجية مثلا، وذلك على حساب الشروط السابقة، مما يوحي بعدم دوام هذا التوازن في الأمد البعيد.(يوسفي عبد الباقي، 2001م، ص: 35-36.)

*** الاختلال في ميزان المدفوعات:**

يقصد باختلال التوازن في ميزان المدفوعات: حالتي الفائض والعجز، ويعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان؛ أي زيادة حقوق الدولة التي تتكون على الدول الأخرى، ويحصل هذه في حالة الفائض في ميزان المدفوعات، أما في حالة العجز لما يكون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن فيه. (فليح حسن خلف، 2004م، ص:121.) والاختلال المؤقت يمكن أن يكون عرضيا، موسميا، دوريا أو اتجاهيا. أما الدائم فهو هيكلي.

4.3.دور سياسة سعر الصرف في معالجة اختلال ميزان المدفوعات: لمعالجة الاختلال في موازين المدفوعات، تلجأ السلطات النقدية إلى سياسات سعر الصرف، فما هي العلاقة بين هذه الأخيرة وموازين المدفوعات، وما هي آليتها في معالجة هذه الاختلالات.

أ. العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات: من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي، إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فان الطلب على العملة الأجنبية، إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية، الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات، وعليه فان التوازن في سوق الصرف الحرة، إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات، وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان

المدفوعات، بصورة تلقائية، دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.(ميراندا زغلول، 2010م، ص: 144.)

ب.آلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات: أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الآلية هي: حرية أسعار الصرف، وعدم تقيدها من قبل السلطات النقدية، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية، دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.

وفي حالة عجز في ميزان المدفوعات لقطر ما عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية، وبالتالي سوف يخاطر لعرض عملته في الأسواق الأجنبية، ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية، ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية، مقارنة بنظيرتها الأجنبية، وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات القطر، وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداته، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض فستقلل الدولة من عرض عملتها، وبالتالي سترتفع قيمتها مقابل العملات الأخرى، وبالتالي سينقص الطلب على المنتجات المحلية أي؛ ستنقص الصادرات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات.(محمد سيد عابد،2001م، ص: 320.)

د. سياسة التخفيض لمعالجة ميزان المدفوعات: من بين السياسات اللازمة للقضاء على الاختلال وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، سياسة تخفيض العملة. لذا من الجدير بالذكر معرفة: مفهوم التخفيض، وكذا الأسس العلمية التي يرتكز عليها التخفيض.

*تعريف التخفيض: يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قرار تتخذه السلطات النقدية، مضمونه: تدنية قيمة العملة الوطنية، حيث يهدف أساسا إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وأثار التخفيض مرتبطة بأهمية المبادلات الخارجية، وكذا الهيكل الاقتصادي للبلد المعني. فالدول تقوم بتغير قيمة عملتها الوطنية قصد ملاءمتها مع الأوضاع الاقتصادية.(يوسفي عبد الباقي،2001، ص: 46.)

*نتائج التخفيض: يمكن توضيح أثر التخفيض على ميزان المدفوعات، كما يلي:

في أول وهلة، التخفيض يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، وبافتراض عرض العملة ثابت، فان قيمة الدخول الحقيقية ستنخفض. وبالتالي فالطلب المحلي يميل هو الآخر إلى الانخفاض (بما في ذلك الواردات)، وبالمقابل فان ارتفاع الصادرات يجر إلى تراكم العملات الصعبة، وهكذا فان تعديل

ميزان المدفوعات في هذه الحالة يكون محققا. إذا فسياسة نقدية موسعة تؤدي إلى ارتفاع النفقات المحلية والواردات، مما يحدث اختلال في وضعية ميزان المدفوعات في نفس الوقت يمكن لسياسة نقدية انكماشية أن تساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات. (يوسفي عبد الباقي،2001، ص: 57.).

إن التخفيض يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا والصادرات أقل تكلفة، وبالتالي فهو أساس سياسة تحويل الإنفاق.(عيسى محمد الغزالي، 2003م.)

و. دور سعر الصرف التوازن في تسيير توازنات ميزان المدفوعات: إن مسألة تحديد مستوى أمثل لسعر الصرف التوازن، أصبحت لها أهمية كبرى في تسيير توازنات ميزان المدفوعات، وكذا بالشروط الاقتصادية للبلد المعني (هيكل المبادلات، معدل التضخم). وفي نفس الوقت فان فشل سياسة تخفيض قيمة العملة، لا يضع هذه الأخيرة هي السبب. إذ أنها تبقى فعالة نسبيا في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، بل الطريقة أو البرنامج التي يدمج من خلالها التخفيض في الدول النامية، هي التي يجب أن تكون موضع مراجعة.(يوسفي عبد الباقي،2001م، ص: 58.).

4.الدراسة التحليلية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

1.4.تحليل تطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من:2000الى 2014:

الجدول رقم01: تطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من:2000الى 2014:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
دينار/دولار	75,26	77,22	79,68	77,39	72,06	73,28	72,28

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
69,29	64,58	72,65	74.39	72,94	77,54	79,37	80,58

المصدر: عبد الوحيد صرارمة ونوفل بعلول: أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 2014/2000– مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ميلة ، العدد الخامس، 2017.

لتحليل بيانات الجدول السابق الذي يمثل تطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من:2000 إلى 2014م. نقوم بترجمة الجدول السابق إلى منحنى بياني كما يلي:

المنحنى رقم:01 :تطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من:2000الى 2014م.

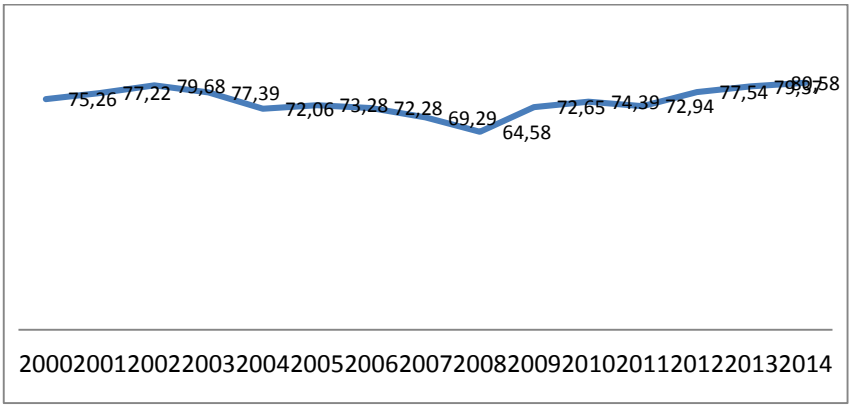

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 01.

من خلال تحليلنا لبيانات المنحنى رقم 01 الذي يمثل: تطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من:2000 إلى 2014م.نلاحظ أنه:

_في سنة 2000م كان سعر صرف الدينار مقابل الدولار 75,26ثم ارتفع في السنة التي بعدها أي سنة: 2001م وأصبح: 77,22 واستمر في الارتفاع في سنة 2002م أصبح: 79,68 أي أنه ارتفع ب: 1,96.

_وفي سنة 2003 م أصبح: 77,39 وهذا يعني أنه انخفض ب: 2,29، واستمر في الانخفاض في 2004 ليصل إلى 72,94. ثم ارتفع في 2005م ليصل إلى: 73,28. ثم انخفض مرة أخرى في 2006م ليعود إلى:72,28 وواصل الانخفاض في 2007 ليصبح: 69,29 واستمر في الانخفاض في 2008م ليستقر عند: 64,58 وهو أقل مستوى وصل إليه سعر الصرف في هذه الفترة.

وارتفع في 2009م ليعود إلى 72,65. واستمر في الارتفاع في 2010م إلى: 74,39 وانخفض مرة أخرى إلى: 72,94 في 2011م. ثم استمر في الارتفاع في السنوات من: 2012م إلى 2014م بمقدار:7,64 ليحقق 80,58 وهو أقصى مستوى في هذه الفترة.

2.4.تحليل تطور ميزان المدفوعات للجزائر للفترة الممتدة من: 2000الى2014:

الجدول رقم:02: تطور ميزان المدفوعات للجزائر للفترة الممتدة من: 2000الى2014م.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد ميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,65	7,47	9,25	16,94	17,73

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
29,55	36,99	3,86	15,32	20,14	12,05	0,134	-5,88

المصدر: عبد الوحيد صرارمة ونوفل بعلول:مرجع سبق ذكره.

لتحليل بيانات الجدول السابق الذي يمثل تطور ميزان المدفوعات للجزائر للفترة الممتدة من: 2000الى2014.نقوم بترجمة الجدول السابق إلى منحنى بياني كما يلي:

منحنى رقم 02: تطور ميزان المدفوعات للجزائر للفترة الممتدة من: 2000الى2014.

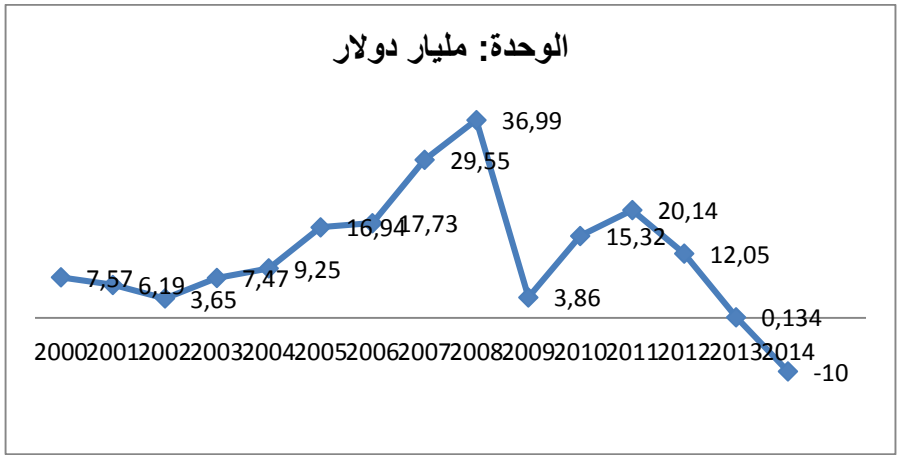

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 02.

من خلال تحليلنا لبيانات المنحنى رقم 02 الذي يمثل: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة الممتدة من:2000 إلى 2014م.نلاحظ أنه:

_ في سنة 2000م كان رصيد ميزان المدفوعات 7,57 وانخفض الى6,19سنة:2001م واستمر في الانخفاض سنة 2002م ليصل إلى: 3,65.

_ ارتفع رصيد الميزان في 2003م إلى 7,47واستمر في الارتفاع حتى 2008م ليصل إلى أقصى مستوى له في هذه الفترة وهو 36,99 وبزيادة تقدر ب 29,52 عن سنة 2003م.

_ وانخفض في 2009م إلى مستوى متدني ب: 33,13 ليصل إلى 3,86 ثم ارتفع مرة أخرى في 2010م ليصل إلى: 15,32 واستمر في الارتفاع في 2011م ليصبح: 20,14.

_وبدء من 2012م استمر رصيد ميزان المدفوعات في الانخفاض حتى وصل إلى أدنى مستوى له في هذه الفترة وهو: _5,88، وذلك في 2014.

وإذا أمعنا النظر إلى تغير رصيد ميزان المدفوعات نجد أنه مرتبط بأسعار البترول فقط، ولا أثر لتخفيض العملة أو رفعها على هذا الرصيد. وبجمع المنحنيين في منحنى واحد ومقارنة تطور المنحنيين نتوصل إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين انخفاض سعر الصرف وتحسن رصيد ميزان المدفوعات. أي لا توجد علاقة بين متغيرات الدراسة في الاقتصاد الجزائري القائم أساسا على البترول.

5. خاتمة

تعد تقلبات أسعار الصرف من القضايا الهامة والبارزة، بصفتها من إحدى الظواهر النقدية الشائكة على المستوى الدولي، وعلى قدر عال من الخطورة على مستوى كافة الاقتصاديات الدولية، سواء المتقدمة منها أو النامية. وتزيد تقلبات الصرف خطورة وتأثيرا كلما كان نظام الصرف مرنا. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على آلية سعر الصرف، كأداة فعالة من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة عامة، وأداة للسياسة النقدية خاصة، تستخدم لتأثير على بعض الأوضاع و المتغيرات الاقتصادية.

اختبار الفرضيات:

أثبتت الدراسة على عدم صحة فرضية وجود علاقة بين المتغيرات :أسعار صرف الدينار ورصيد ميزان المدفوعات، وعدم تأثره بها بدرجة كبيرة، وإنما ترجع اختلالات رصيد ميزان المدفوعات إلى عوامل ومتغيرات أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار في الدراسة.

كذلك تم إثبات عدم صحة فرضية الثانية القائلة أن كلما تم تخفيض قيمة العملة أدى ذلك إلى تحسين رصيد الميزان، وأظهرت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين تخفيض قيمة العملة وتحسن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ما يلي:

-هناك جملة من العوامل التي تؤثر على ميزان المدفوعات، من بينها سعر الصرف.

–تستخدم سياسة تخفيض العملة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، ولا بد أن تكون سياسة التخفيض ضمن برنامج تسوية شامل يأخذ بعين الاعتبار النقاط السالفة الذكر، والمستوى الأمثل لسعر الصرف.

– إن فشل سياسات التسوية في الجزائر يرجع أساسا إلى خصائص هيكل تجارتها الخارجية، المتمثلة في عرض غير مرن لصادراتها (درجة تركيز عالية على المحروقات) وكذا طلب غير مرن (تبعية متزايدة بالنسبة للواردات).

– سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

_الفائض المشهود في ميزان المدفوعات في فترة الدراسة سببه تحسن أسعار المحروقات، ذلك العجز في ميزان المدفوعات راجع إلى تراجع أسعار المحروقات، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري .

_ تم إثبات صحة فرضية وجود جملة من العوامل التي تتحكم في نتائج سياسة تخفيض سعر الصرف منها الهيكل الاقتصادي للدولة.

انطلاقا من النتائج السابقة، يمكن صياغة جملة من التوصيات، والتي تتمثل في ما يلي:

– إعطاء أهمية لسعر الصرف، وجعله أداة فعالة لضبط التوازن الخارجي.

–إتباع نظام الصرف المدار المرونة، وذلك لعدم أمثلية النظامين أي نظام سعر الصرف ثابت المرونة أو كامل المرونة.

– يجب هيكلة البنوك المركزية، لتصبح أكثر فاعلية في إدارة السياسة النقدية، في ظل نظم أسعار الصرف المرنة.

_بناء اقتصاد إنتاجي بديل عن الاقتصاد الريعي البترولي، وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، لتنويع مصادر العملة الصعبة. وكذا تحسين القدرة الاستيعابية للاقتصاد للتخفيف من أثر الصدمات الخارجية .

5. قائمة المراجع.

أ/ الكتب:

_ حمدي عبد العظيم: الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998م.

_ رائد عبد الخالق عبد الله العنبيدي وآخرون: التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013م.

_ زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2005م.
_ شقيري نوري موسى وآخرون: التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012م.
_ عادل أحمد حشيش: العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000.
_ عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م،
_ عبد السلام عوض الله:سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة، مصر، 1987م.
_عبد الرحمان يسرى أحمد وآخرون: الاقتصاد الدولي، جامعة الإسكندرية، 2005م.
_ فليح حسن خلف:التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2004م.
_ فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2009.
_ محمد سيد عابد:التجارة الدولية، مطبعة الإشعاع الفتية، لإسكندرية، مصر،2001م.
_ موسى سعيد مطر وآخرون: المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان، 2003.
_ محمد كمال الحمزاوي: سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004م
_ محمد العربي ساكر: محضرات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003م،
_ ميراندا زغلول: التجارة الدولية، دون دار النشر ، مصر ، 2010م.
_ محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005م.

ب/ الأطروحات:

_ حاجي يوسف: أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على التوازن الداخلي والخارجي _دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1990_1 ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل م د، أطروحة مقدمة
شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018_2019،
_ هجيرة عبد الجليل: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري _ دراسة حالة الجزائر _، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير: تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011_2012م .
_ يوسفي عبد الباقي: دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية _ دراسة حالة الجزائر _ التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2001، كلية العلوم الاقتصادية رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع وعلوم التسيير .

ج/المجلات و المواقع الالكترونية:

_بويبية نبيل:ماهية نظم الصرف https://sites.google.com/site/unisp21/145 2020/12/15م
_ عيسى محمد الغزالي: سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون _ نوفمبر/ تشرين الثاني 2003، السنة الثانية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.
– محمد عبد المجيد حسين وكوثر مبارك: أثر المركز الديمقراطي العربي، www.pinterest.com/pin ، بيوم : 2020/12/15 تحرير سعر الصرف علي الاستثمار المحلي في مصر،